

قانون الخدمة الجامعية

القانون رقم (23) لسنة 2008 قانون الخدمة الجامعية

– المادة – 1

أولاً-

تسري أحكام هذا القانون على موظف الخدمة الجامعية.

ثانياً-

يقصد بالتعبير التالية المعاني المبينة لها زوها لإخ ارض هذا القانون.

الوزارة – و ا زرة التعليم العالي والبحث العلمي.

الوزير – وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المؤسسة – الجامعة أو المعهد.

الجامعة – إحدى الجامعات الع ا رقية الرسمية.

الهيئة – هيئة التعليم التقني.

ثالثاً-

يقصد بموظف الخدمة الجامعية ، كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية أو العمل في ديوان و ا زرة التعليم العالي والبحث العلمي أو مؤسساتها ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية، المنصوص عليها في قانون و ا زرة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 أو أي قانون يحل محله.

– المادة – 2

يتولى موظف الخدمة الجامعية ما يأتي:

أولاً-

رعاية الطلبة فكرياً وتربوياً، بما يحقق مصلحة الوطن والأمة في إرساء دعائم المجتمع الع ا رقي الديمقراطي نحو بناء حضارة إنسانية ا رقية متخذة من الأسلوب العلمي في التفكير والممارسة أداة لتحقيق تلك الأهداف.

ثانياً-

القيام بالتدريساه النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية والتدريب والمختبر ا رض والمعامل والحقول التجريبية ، والمحافظة على موجوداتها وم ا رقية حسن استعمالها وإلقاء المحاض ا رض النظرية والعملية، وحل التمارين وتدقيق تقارير الطلبة والإش ا رض على البحوث والرسائل.

ثالثاً-

إج ا رض البحوث العلمية في مختلف المجالات.

اربعاً-

الإسهام في النشاطات الجامعية كالمواسم الثقافية ويوم الجامعة ومعارض الكلية وحفلات التخرج والفعاليات الطلابية وما يطلب منه القيام به من فعاليات علمية وتعليمية.

خامساً-

الإسهام في التأليف والترجمة والنشر.

سادساً-

الإسهام في المجالس والجان الدائمة المؤقتة داخل الو ا زرة وخارجها.

سابعاً-

الإسهام في تطوير الأقسام العلمية فكرياً وتربوياً وعلمياً، وتقديم الدراسات والبحوث والتقارير والخطط والمناهج الدراسية.

ثامنا-

إجراء الامتحانات ومراقبة حسن سيرها.

تاسعا-

الإسهام في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية داخل العراق وخارجه.

عاشرا-

القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها دوائر الدولة والقطاع العام والخاص في نطاق التعاون بين مؤسسته وتلك الجهات.

حادي عشر-

أداء الواجبات الإدارية التي تكلفه الوزارة بما أو المؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

ثاني عشر-

العمل في المركز أو المكاتب الاستشارية المتخصصة التابعة للوزارة أو مؤسساتها التعليمية.

ثالث عشر-

التواجد العلمي في مؤسسته بما لا يقل عن (30) ساعة أسبوعيا لتحقيق الفوقان

أغلاء من هذه المادة.

-المادة - 3

يقدم كل من الأستاذ والأستاذ المساعد والمدرسين تقريرا بعد كل فصل دراسي يتضمن

نشاطه التدريسي وما أكمله من مفردات المناهج وما اعترضته من مشكلات، وما

يقترحه من توصيات لحلها، والبحوث والمقالات التي نشرها والمباحث العامة التي

ألقاها ومقترحاته لتطوير المناهج والمؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

-المادة - 4

أولاً-

لا يجوز للمدرسين المساعدين تدريس طلبة الدراسات العليا والإشراف على بحوثهم

ورسائلهم.

ثانيا-

يجوز بقدر من مجلس الطلبة عند الضرورة تكليف المدرسين بالتدريس والإشراف على

طلبة الماجستير فقط.

ثالثا-

يجوز بقدر من مجلس الطلبة عند الضرورة تكليف المدرسين المساعدين بالتدريس

النظري في الدراسات الأولية الجامعية.

-المادة - 5

يتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي أو من يخوله ما يأتي:

أولاً-

تعيين أو إعادة تعيين من تتوفر فيه شروط التعيين في الخدمة الجامعية في مركز

الوزارة.

ثانيا-

الموافقة على نقل منتسبي الوزارة من موظفي الخدمة الجامعية إلى ملاك الجامعات

وقبول استقالتهم وإدخالهم إلى التقاعد وفق قانون.

ثالثا-

الموافقة على نقل موظفي الخدمة الجامعية إلى خارج الوزارة وفقا للقانون.

الرابع-

استثناء من له ميول علمية من نظام الجدارة البدنية، محذرا من شأنه مهابا بمرض

سار من النوع الحاد أو المزمن بتقرير من لجنة طبية رسمية.

خامسا-

ترقية أو ترقية موظف الخدمة الجامعية المعين في مركز الوزارة وفق القانون.

-المادة - 6

أولا-

يتولى رئيس الجامعة أو الهيئة أو المركز أو من يخوله وتوصية من مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز.

1- تعيين أو إعادة تعيين من تتوفر فيه شروط التعيين في الخدمة الجامعية.

2- تعيين الموظفين من الفنيين والإداريين.

ثانيا-

يتولى رئيس الجامعة أو الهيئة أو المركز أو من يخوله ترقية موظف الخدمة الجامعية وفق القانون.

ثالثا-

يتولى مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز ترقية موظف الخدمة الجامعية وفق

القانون.

-المادة - 7

أولا-

يستحق موظف الخدمة الجامعية المتفرغ وغير المتفرغ أجور المعاضد لما ازد على نصابه التدريسي المقرر ويلتزم بالتعليمات المنظمة لميكل عمله على أن يعنى في ذلك ما رتب العلمية.

ثانيا-

بعد موظف الخدمة الجامعية متفرغا بعد إكمال نصابه بحكم القانون عند مباشرته الوظيفة المعين فيها أو المعاد إليها ويتم تحديد النصاب بتعليمات تصدرها الوزارة على أن يعنى ما رتب العلمية.

ثالثا-

لا يجوز لموظف الخدمة الجامعية المتفرغ بموجب أحكام هذا القانون، أن يمارس أي عمل من أعمال مهنته لحسابه الخاص خارج نطاق عمله الجامعي ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

اربع-

يمنح موظف الخدمة الجامعية المتفرغ والمتفرغ العلمي بموجب أحكام هذا القانون، مخصصات خدمة جامعية شهرية بنسبة (100 %) مئة من المائة من رتبته الشهري، ولاتجب هذه المنصاه مضافات الاستشارة الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة ضمن اختصاصه العلمي والتأليف والترجمة والإنتاج العلمي والفني.

خامسا-

للوزير بناء على توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز استثناء موظف الخدمة الجامعية من التفرغ بناء على طلبه.

سادسا-

يستحق موظف الخدمة الجامعية المنسب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى مخصصات والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها أقارنه في المؤسسة المنسب إليها أو المنسب منها، أيهما أكثر.

سابعا-

لا يستحق موظف الخدمة الجامعية غير المتفرغ، وفق أحكام هذا القانون، ممن

تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية مناصب الخدمة الجامعية المنصوص عليها في البند (ا روجا) من هذه المادة.

ثامنا-

يستمر صرفه مناصب الخدمة الجامعية خلال العطل والإجازات الاعتيادية والمرضية وإجازات الوضع والإيفاد الرسمية. ويمنح نصفه ال ارتب مع نصفه المنصاه لإجازة الأمومة والمجازين للدا رسة داخل وخارج الع ارق وللمتمتعين بالبعثات الد ارسية والزمالاة في الخارج.

تاسعا-

للوزير أو من يتولاه بناء على توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز المستندة إلى الحاجة الحقيقية إصدار الق ارق بتفريح الطبيب أو طبيب الأسنان أو الطبيب البيطري أو الصيدلي أو المهندس من غير أعضاء الهيئة التدريسية وفق أحكام هذا القانون ويمنح مناصبه بنسبة (100 %) مئة من المائة من المنصاه التي يستحقها من هم في مهنته بموجب القوانين والأنظمة أيضا أكثر.

عاش ا ر-

على موظفه الخدمة الجامعية الذي يعين لأول مرة أو المنقول من دوائر الدولة أو القطاع العام، إلى إحدى مؤسسات الو ا رزة التعليمية أن يقدم خلال العام الد ا رسي الأول من عمله ما يثبت أهليته للعمل العلمي (الأكاديمي) بما يظهر قابليته في البحث العلمي أو يساهم في عملية الترجمة أو يقوم بجهود تدريسية ناجحة يعتمدها مجلس القسم ومجلس الطلبة أو المعهد، عندئذ يثبت في وظيفته، وبخلاه ذلك ينقل إلى خارج المؤسسة.

حادي عشر-

للوزير تنسيبه موظفه الخدمة الجامعية المشمول بأحكام هذا القانون للعمل في ديوان و ا رزة التعليم العالي والبحث العلمي مدة لا تزيد على (3) ثلاث سنوات ويحتفظ بحقوقه وامتيازاته.

ثاني عشر-

لموظفه الخدمة الجامعية الحاصل على شهادة الماجستير إكمال د ا رسته للحصول على شهادة الدكتوراه داخل الع ا رق مع استم ا رره في مهامه الوظيفية ويعد متفرغا جزئيا لإكمال د ا رسته وتنفيذ أعماله بما يساعده على الاستم ا رر بالد ا رسة مع احتفاظه بجميع حقوقه وامتيازاته خلال مدة الد ا رسة بما فيها مناصب التفريح الجامعي.

-المادة- 8

تتحمل الو ا رزة أو المؤسسة التعليمية تكاليف العلاج لموظفه الخدمة الجامعية خارج الع ا رق إذا تعذرته المعالجة داخل الع ا رق بناء على تقرير صادر من لجنة طبية رسمية مختصة.

-المادة- 9

أولا-

يجوز تنسيبه موظفه الخدمة الجامعية إلى أي دائرة من دوائر الدولة وفق القانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى وعلى الدائرة المنسب إليها صرفه جميع رواتبه ومنصاته من موازنتها السنوية.

ثانيا-

للوزير ن يوافق على التفريح العلمي لمن هو برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد أو مدرس داخل الع ا رقي أو خارجه في الحالات التي يتعذر التفريح فيها في الداخل بناء على

توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز لمدة سنة دراسية واحدة أو فصل دراسي واحد مرة كل خمس سنوات ويصرف له خلالها جميع رواتبه ومنصاته التفرغ الجامعي.

ثالثاً-

للوزير أن يوافق على التفرغ العلمي لمدة سنة واحدة لمن هو برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد خارج العراق إذا أمضى سنتين في خدمة فعلية بعد تفرغه داخل العراق مع مراعاة الحاجة الفعلية لخدماته داخل العراق.

الرابع-

يصدر الوزير تعليمات تنظم الأمور المتعلقة بالتفرغ العلمي.

– المادة – 10

أولاً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية إجازة إعتيادية بمرتبة تام لمدة (15) خمسة عشر يوم عن كل سنة دراسية ويجوز له رخص هذه الإجازة على أن لا يمنع الموظف خلال السنة الدراسية الواحدة أكثر من (30) ثلاثين يوماً.

ثانياً-

تدور لحساب موظف الخدمة الجامعية إجازة الإعتيادية التي استحقها طبقاً لأحكام هذا القانون وقانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960

ثالثاً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية إجازة العطلة السنوية لمدة (60) ستين يوماً، ولرئيس الجامعة أن يدعو موظف الخدمة الجامعية لأداء بعض الواجبات الرسمية خلال العطلة السنوية وتعويضه عنها بمدة مماثلة خلال السنة أو بما يعادل ذلك من المرتبة ومنصاته شهرية، ولا يعاد هذا التخليص سنتين متتاليتين، إلا بموافقة الموظف.

الرابع-

أ- يستحق موظف الخدمة الجامعية المحال إلى التقاعد رواتبه الاسمية عن مدة إجازة العطلة السنوية البالغة (60) ستين يوماً مضافاً إليها ما به الرخص من إجازة الإعتيادية على أن لا تتجاوز (180) مائة وثمانين يوماً.
ب- يجوز احتساب مدة الإجازة الإعتيادية المصروفة خدمة تقاعدية بناء على طلب تحريري من موظف الخدمة الجامعية.

– المادة – 11

أولاً-

أ- يجوز تمديد خدمة الأستاذ والأستاذ المساعد بناء على موافقته التدريرية وتوصية من مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة.
ب- إحالة من يتم تمديد خدمته إلى التقاعد وفق الفقرة (أ) من هذا البند عند إكماله (70) السبعين من العمر .

ثانياً-

يشمل هذا القانون موظفو الخدمة الجامعية الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل صدوره.

– المادة – 12

يستحق موظف الخدمة الجامعية أو عماله ارتباً تقاعدياً مساوياً لما يتقاضاه أقرانه ممن هم في الخدمة من المرتبة ومنصاته الخدمة الجامعية في إحدى الحالات الآتية:

أولاً-

إذا أحيل إلى التقاعد بسبب إكماله السن القانونية وله خدمة جامعية لا تقل عن

(25 خمس وعشرين سنة) .

ثانيا-

إذا أُحيل إلى التقاعد لأسباب صحية في اراء عاجزه عن أداء واجباته.
بتقرير من لجنة طبية رسمية مختصة بصرفه النظر عن مدة خدمته أو عمره.

ثالثا-

إذا أُحيل إلى التقاعد وكان له من الخدمة الجامعية (30) ثلاثين سنة ولو يكن قد
أكمل السن القانونية للإحالة إلى التقاعد.

اربعاً-

إذا توفي وهو في الخدمة مهما كان مدة خدمته أو عمره.

– المادة- 13

يلتزم موظف الخدمة الجامعية بالقوانين والأنظمة والتعليمات المقررة وبما تقتضيه
الأعراف والتقاليد الجامعية ويتجنب كل ما من شأنه الإخلال بواجباته وظيفته العلمية
والتربوية والإدارية المنصوص عليها في هذا القانون.

– المادة- 14

أولاً-

يمنح الموظفون الفنيون العاملون في الوزارة ومؤسساتها مناصب بنسبة
(100 % مائة من المائة من ال ا رتبة) .

ثانيا-

يمنح الموظفون الإداريون الذين يتطلب وجودهم مع موظفي الخدمة الجامعية
مناصب الخدمة الجامعية بنسبة (75 %) خمس وسبعين من المائة من ال ا رتبة.

– المادة- 15

1- يمنح معاونو العمداء ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات والمعاهد مناصب
منصب مقطوعة شهوريا (250000) مائتين وخمسون ألفه دينار .

2- (يمنح مقرروا الأقسام العلمية مناصب منصب مقطوعة شهوريا) 150000
مائة وخمسون ألفه دينار .

3- يمنح مسؤولو الأقسام الإدارية في مركز الوزارة والجامعات والكليات والمعاهد
مناصب منصب مقطوعة شهوريا (100000) مائة ألفه دينار .

– المادة- 16

التنسيق بين مؤسسات وازرة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة والجهاز الأخرى
غير المرتبطة بوازرة يتم من خلالها ما يأتي:

أولاً-

تطبيق بعض التدريسيين أو الباحثين في مؤسسات وازرة التعليم العالي والبحث
العلمي بإجراء البحوث والتجارب والقيام بنشاطات ذات علاقة باختصاص الوزارة
والجهاز الأخرى غير المرتبطة بوازرة بهدف تطوير الجوانب الإنتاجية والخدمية فيما
مقابل أجور متفق عليها بين الجانبين وتخصص نسبة لا تزيد عن (80 %) ثمانين
من المائة من هذه الأجور للمشاركين فيها وتخصص النسبة المتبقية منها للجامعة
أو الكلية أو الهيئة أو المعهد وفق تعليمات يصدرها الوزير .

ثانيا-

الاستعانة بالملاكات العلمية والفنية التي تعمل في الوزارة والجهاز غير المرتبطة
بوازرة للقيام بالتدريسات النظرية والعلمية والتطبيقية والميدانية والتدريب والإشراف
على رسائل الدراسات العليا لقاء أجور أو مكافآت تحدد بتعليمات يصدرها الوزير .

– المادة- 17

تستثنى من المنصاه المنصوص عليها في هذا القانون من الحد الأعلى للرتب والمنصاه المنصوص عليها في أي قانون آخر.

– المادة – 18

أولاً-

تطبق أحكام قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 وقانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 وقانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 والأمر المرقم (6) لسنة 2005 تعديل قانون الخدمة الجامعية رقم (142) لسنة 1976 فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون.

ثانياً-

لايمع سريان هذا القانون من استفادة المشمولين بأحكامه من أي قانون آخر.

– المادة – 19

لوزير إصدار تعليماته لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

– المادة – 20

يلغى قانون الخدمة الجامعية رقم (142) لسنة 1976 وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة لحين صدور ما يلغها أو يحل محلها.

– المادة – 21

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بموجبه اعتباراً من تاريخ

2008/1/1. قانون الخدمة الجامعية

القانون رقم (23) لسنة 2008 قانون الخدمة الجامعية

– المادة – 1

أولاً-

تسري أحكام هذا القانون على موظف الخدمة الجامعية.

ثانياً-

يقصد بالتعبير التالية المعاني المبينة لها زوها لإخراج هذا القانون.

الوزارة – و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الوزير – وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المؤسسة – الجامعة أو المعهد.

الجامعة – إحدى الجامعات العراقية الرسمية.

الهيئة – هيئة التعليم التقني.

ثالثاً-

يقصد بموظف الخدمة الجامعية ، كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية أو العمل في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مؤسساتها ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية، المنصوص عليها في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 أو أي قانون يحل محله.

– المادة – 2

يتولى موظف الخدمة الجامعية ما يأتي:

أولاً-

رعاية الطلبة فكرياً وتربوياً، بما يحقق مصلحة الوطن والأمة في إرساء دعائم المجتمع العراقي الديمقراطي، نحو بناء حضارة إنسانية رفيعة متخذة من الأسلوب العلمي في التفكير والممارسة أداة لتحقيق تلك الأهداف.

ثانيا-
القيام بالتدريسات النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية والتدريب والمختبر ارض
والمعامل والحقول التجريبية ، والمحافظة على موجوداتها وم ا رقية حسن استعمالها
والقاء المحاض ارض النظرية والعملية، وحل التمارين وتحديث تقارير الطلبة والإش ارض على
البحوث والرسائل.

ثالثا-
إج ارض البحوث العلمية في مختلف المجالات.

اربع-
الإسهام في النشاطات الجامعية كالمواسم الثقافية ويوم الجامعة ومعارض الكلية
وحفلات التخرج والفعاليات الطلابية وما يطلب منه القيام به من فعاليات علمية
وتعليمية.

خامسا-
الإسهام في التأليف والترجمة والنشر.

سادسا-
الإسهام في المجالس والجان الدائمة المؤقتة داخل الورا زرة وخارجها.

سابع-
الإسهام في تطوير الأقسام العلمية فكريا وتربويا وعلميا، وتقديم الدراسات والبحوث
والتقارير والخطط والمناهج الدراسية.

ثامنا-
إج ارض الامتحانات وم ا رقية حسن سيرها.

تاسعا-
الإسهام في الندوات والمؤتم ارض واللقاءات الدراسية داخل الورا ق وخارجه.

عاش ارض -
القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها دوائر الدولة والقطاع العام والخاص في نطاق
التعاون بين مؤسسته وتلك الجهات.

حادي عشر -
أداء الواجبات الإدارية التي تكلفه الورا زرة بما أو المؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

ثاني عشر -
العمل في الورا كز أو المكاتب الاستشارية المتخصصة التابعة للورا زرة أو مؤسساتها
التعليمية.

ثالث عشر -
التواجد العلمي في مؤسسته بما لا يقل عن (30) ساعة أسبوعيا لتحقيق الفوق ارض
أغلايه من هذه المادة.

-المادة - 3

يقدم كل من الأستاذ والأستاذ المساعد والمدرس تقري ارض بعد كل فصل دراسي يتضمن
نشاطه التدريسي وما أكمله من مفردات المناهج وما اعترضته من مشكلات، وما
يقترحه من توصيات لحلها، والبحوث والمقالات التي نشرها والمحاض ارض العامة التي
ألقاها ومقترحاته لتطوير المناهج والمؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

-المادة - 4

أولا-

لا يجوز للمدرس المساعد تدريس طلبة الدراسات العليا والإش ارض على بحوثهم
ورسائلهم.

ثانياً-

يجوز بقا رر من مجلس الطلبة عند الضرورة تكليف المدرس بالتدريس والإش ارض على
طلبة الماجستير فقط.

ثالثاً-

يجوز بقا رر من مجلس الطلبة عند الضرورة تكليف المدرس المساعد بالتدريس
النظري في الدراسات الأولية الجامعية.

- المادة - 5

يتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي أو من يخوله ما يأتي:.

أولاً-

تعيين أو إعادة تعيين من تتوفر فيه شروط التعيين في الخدمة الجامعية في مركز
الوزارة.

ثانياً-

الموافقة على نقل منتسبي الوزارة من موظفي الخدمة الجامعية إلى ملاك الجامعات
وقبول استقالتهم وإلحاقهم إلى التقاعد وفق قانون.

ثالثاً-

الموافقة على نقل موظفي الخدمة الجامعية إلى خارج الوزارة وفقاً للقانون.

أربعاً-

استثناء من له مي ارض علمية من نظام الجدارة البدنية، معاً من كان مصاباً بمرض
سار من النوع الحاد أو المزمن بتقرير من لجنة طبية رسمية.

خامساً-

ترقية أو ترقية موظف الخدمة الجامعية المعين في مركز الوزارة وفق القانون.

- المادة - 6

أولاً-

يتولى رئيس الجامعة أو الصيادة أو المركز أو من يخوله وبتوصية من مجلس الجامعة
أو الصيادة أو المركز.

1- تعيين أو إعادة تعيين من تتوفر فيه شروط التعيين في الخدمة الجامعية.

2- تعيين الموظفين من الفنيين والإداريين.

ثانياً-

يتولى رئيس الجامعة أو الصيادة أو المركز أو من يخوله ترقية موظف الخدمة
الجامعية وفق القانون.

ثالثاً-

يتولى مجلس الجامعة أو الصيادة أو المركز ترقية موظف الخدمة الجامعية وفق
القانون.

- المادة - 7

أولاً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية المتفرغ وتغير المتفرغ أجور المعاض ارض لما ارض
على نصابه التدريسي المقرر ويلتزم بالتعليمات المنظمة لميكل عمله على أن رض ارض
في ذلك الو ارض العلمية.

ثانياً-

بعد موظف الخدمة الجامعية متفرغاً بعد إكمال نصابه بحكم القانون عند مباشرته
الوظيفة المعين فيها أو المعاد إليها ويتم تحديد النصاب بتعليمات تصدرها الوزارة على
أن رض ارض الو ارض العلمية.

ثالثاً-

لا يجوز لموظف الخدمة الجامعية المتفرغ بموجب أحكام هذا القانون، أن يمارس أي عمل من أعمال مهنته لحسابه الخاص خارج نطاق عمله الجامعي ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

أربعاً-

يمنح موظف الخدمة الجامعية المتفرغ والمتفرغ العلمي بموجب أحكام هذا القانون، مخصصات خدمة جامعية شهرية بنسبة (100 %) مئة من المائة من رتبته الشهري، ولا تجب هذه المخصصات مكافآت الاستشارة الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة ضمن اختصاصه العلمي والتأليف والترجمة والإنتاج العلمي والفني.

خامساً-

للوزير بناء على توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز استثناء موظف الخدمة الجامعية من التفرغ بناء على طلبه.

سادساً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية المنسب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى مخصصات والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها أقرانه في المؤسسة المنسب إليها أو المنسب منها، أيهما أكثر.

سابعاً-

لا يستحق موظف الخدمة الجامعية غير المتفرغ، وفق أحكام هذا القانون، ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية مخصصات الخدمة الجامعية المنصوص عليها في البند (أربعا) من هذه المادة.

ثامناً-

يستمر صرف مخصصات الخدمة الجامعية خلال العطل والإجازات الاحتياطية والمرضية وإجازات الوضع والإيفاد الرسمية. ويمنع نصف الأجر مع نصف المخصصات لإجازات الأهمية والمبارزين للدارسة داخل وخارج العراق وللمتفرغين بالبعثات الدراسية والزمانات في الخارج.

تاسعاً-

للوزير أو من يخوله بناء على توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز المستندة إلى الحاجة الحقيقية إصدار القرار بتفرغ الطبيب أو طبيب الأسنان أو الطبيب البيطري أو الصيدلي أو المهندس من غير أعضاء الهيئة التدريسية وفق أحكام هذا القانون ويمنح مخصصات بنسبة (100 %) مئة من المائة من المخصصات التي يستحقها من هو في مهنته بموجب القوانين والأنظمة أيضاً أكثر.

عاشراً-

على موظف الخدمة الجامعية الذي يعين لأول مرة أو المنقول من دوائر الدولة أو القطاع العام، إلى إحدى مؤسسات الوزارة التعليمية أن يقدم خلال العام الدراسي الأول من عمله ما يثبت أهليته للعمل العلمي (الأحاديثي) بما يظمر قابليته في البحث العلمي أو يساهم في عملية الترجمة أو يقوم بصود تدريسية ناجحة يعتمدها مجلس القسم ومجلس الكلية أو المعهد، عندئذ يثبت في وظيفته، وبخلاف ذلك ينقل إلى خارج المؤسسة.

حادي عشر-

للوزير تنسيب موظف الخدمة الجامعية المشمول بأحكام هذا القانون للعمل في ديوان الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مدة لا تزيد على (3) ثلاث سنوات ويحتفظ بحقوقه وامتيازاته.

ثاني عشر -

لموظف الخدمة الجامعية الحاصل على شهادة الماجستير إكمال دأرسته للحصول على شهادة الدكتوراه داخل العأرق مع استمأره في مهامه الوظيفية ويعد متفرغاً جزئياً لإكمال دأرسته وتخفض ساعات عمله بما يساعده على الاستمرار بالدراسة مع احتفاظه بجميع حقوقه وامتيأرته خلال مدة الدراسة بما فيها منخصصات التفرغ الجامعي.

-المادة- 8

تتحمل الوزارة أو المؤسسة التعليمية تكاليف العلاج لموظف الخدمة الجامعية خارج العأرق إذا تعذر معالجه داخل العأرق بناء على تقرير صادر من لجنة طبية رسمية مختصة.

-المادة- 9

أولاً-

يجوز تنسيب موظف الخدمة الجامعية إلى أي دائرة من دوائر الدولة وفق القانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة أخرى وعلى الدائرة المنسب إليها صرفه جميع رواتبه ومنخصصاته من موازنتها السنوية.

ثانياً-

للوزير أن يوافق على التفرغ العلمي لمن هو برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد أو مدرس داخل العأرق أو خارجه في الحالات التي يتعذر التفرغ فيها في الداخل بناء على توصية مجلس الجامعة أو الهيئة أو المركز لمدة سنة دراسية واحدة أو فصل دراسي واحد مرة كل خمس سنوات ويصرف له خلالها جميع رواتبه ومنخصصات التفرغ الجامعي.

ثالثاً-

للوزير أن يوافق على التفرغ العلمي لمدة سنة واحدة لمن هو برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد خارج العأرق إذا أمضى سنتين في خدمة فعلية بعد تفرغه داخل العأرق مع مراعاة الحاجة الفعلية لخدماته داخل العأرق.

أربعاً-

يصدر الوزير تعليمات تنظم الأمور المتعلقة بالتفرغ العلمي.

-المادة- 10

أولاً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية إجازة إعتيادية بمأرتبة تام لمدة (15) خمسة عشر يوم من كل سنة دراسية ويجوز بمأركم هذه الإجازة على أن لا يمنح الموظف خلال السنة الدراسية الواحدة أكثر من (30) ثلاثين يوماً.

ثانياً-

تدور لحسابه موظف الخدمة الجامعية إجازته الإعتيادية التي استحقها طبقاً لأحكام هذا القانون وقانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960

ثالثاً-

يستحق موظف الخدمة الجامعية إجازة العطلة السنوية لمدة (60) ستين يوماً، ولرئيس الجامعة أن يدعو موظف الخدمة الجامعية لأداء بعض الواجبات الرسمية خلال العطلة السنوية وتعويضه عنها بمدة مماثلة خلال السنة أو بما يعادل ذلك من مأرتبة ومنخصصات شهرية، ولا يعاد هذا التكليف سنتين متتاليتين، إلا بموافقة الموظف.

أربعاً-

أ- يستحق موظف الخدمة الجامعية المبال إلى التقاعد رواتبه الأسمية عن مدة إجازة العطلة السنوية البالغة (60) ستين يوما مضافا إليها ما يكه اركم من إجازة اعتيادية على أن لا تتجاوز (180) مائة وثمانين يوما.
ب- يجوز احتساب مدة الإجازة الاعتيادية المبال ركمة خدمة تقاعدية بناء على طلب تحريري من موظف الخدمة الجامعية.

–المادة- 11

أولا-

أ- يجوز تمديد خدمة الأستاذ والأستاذ المساعد بناء على موافقة التحريرية وتوصية من مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة.
ب- إخاله من يتم تمديد خدمته إلى التقاعد وفق الفقرة (أ) من هذا البند عند إكماله (70) السبعين من العمر .

ثانيا-

يشمل هذا القانون موظفو الخدمة الجامعية الذين أحيلوا إلى التقاعد قبل صدورهم.

–المادة- 12

يستحق موظف الخدمة الجامعية أو عماله ارتبا تقاعديا مساويا لما يتقاضاه أقرانه ممن هم في الخدمة من ارتبج ومخصصات الخدمة الجامعية في إحدى الحالات الآتية:
أولا-

إذا أحيل إلى التقاعد بسبب إكمال السن القانونية وله خدمة جامعية لا تقل عن (25) خمس وعشرين سنة .

ثانيا-

إذا أحيل إلى التقاعد لأسباب صحية ج اراء عجزه عن أداء واجباته.

بتقرير من لجنة طبية رسمية مختصة بصرفه النظر عن مدة خدمته أو عمره.

ثالثا-

إذا أحيل إلى التقاعد وكان له من الخدمة الجامعية (30) ثلاثين سنة ولو يكن قد أكمل السن القانونية للإخاله إلى التقاعد.

اربع-

إذا توفي وهو في الخدمة مهما كان مدة خدمته أو عمره.

–المادة- 13

يلتزم موظف الخدمة الجامعية بالقوانين والأنظمة والتعليمات المقررة وبما تقتضيه الأعراف والتقاليد الجامعية ويتجنب كل ما من شأنه الإخال بواجباته وظيفته العلمية والتربوية والإدارية المنصوص عليها في هذا القانون.

–المادة- 14

أولا-

يمنح الموظفون الفنيون العاملون في الوزارة ومؤسساتها مخصصات بنسبة (100 % مائة من المائة من ال ارتبج) .

ثانيا-

يمنح الموظفون الإداريون الذين يتطلب وجودهم مع موظفي الخدمة الجامعية مخصصات الخدمة الجامعية بنسبة (75 %) خمس وسبعين من المائة من ال ارتبج.

–المادة- 15

1- يمنح معاونو العمداء ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات والمعاهد مخصصات منصب مقطوعة شهريا (250000) مائتين وخمسون ألفه دينار.

2-)يمنح مقرررو الأقسام العلمية مخصصات منصب مقطوعة شهريا (150000)

مائة وخمسون ألفه دينار .

3- يمنع مسؤولو الأقسام الإدارية في مركز الوازرة والجامعات والكليات والمعاهد مخصصات منصب مقطوعة شمريا (100000) مائة ألفه دينار .

-المادة- 16

التنسيق بين مؤسسات وازرة التعليم العالي والبحث العلمي والوازاره والجامعات الأخرى غير المرتبطة بوازرة يتم من خلالها ما يأتي:

أولاً-

تطبيق بعض التدريسيين أو الباحثين في مؤسسات وازرة التعليم العالي والبحث العلمي بلجاء إلى البحوث والتجارب والقيام بنشاطه ذات علاقة باختصاص الوازاره والجامعات الأخرى غير المرتبطة بوازرة بهدف تطوير الجوانب الإنتاجية والخدمية فيها مقابل أجور متفق عليها بين الجانبين وتخصص نسبة لا تزيد عن (80 %) ثمانين من المائة من هذه الأجور للمشاركين فيها وتخصص النسبة المتبقية منها للجامعة أو الكلية أو الهيئة أو المعهد وفق تعليمات يصدرها الوزير .

ثانياً-

الاستعانة بالملائمات العلمية والفنية التي تعمل في الوازاره والجامعات غير المرتبطة بوازرة للقيام بالتدريسات النظرية والعلمية والتطبيقية والميدانية والتدريب والإشراف على رسائل الدراسات العليا لقاء أجور أو مكافآت تحدد بتعليمات يصدرها الوزير .

-المادة- 17

تستثنى من المنصاه المنصوص عليها في هذا القانون من الحد الأعلى للارتبة والمنصاه المنصوص عليها في أي قانون آخر .

-المادة- 18

أولاً-

تطبق أحكام قانون وازرة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 وقانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 وقانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 والأمر المرقم (6) لسنة 2005 تعديل قانون الخدمة الجامعية رقم (142) لسنة 1976 فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

ثانياً-

لا يمنع سريان هذا القانون من استفادة المشمولين بأحكامه من أي قانون آخر .

-المادة- 19

لوزير إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

-المادة- 20

يلغى قانون الخدمة الجامعية رقم (142) لسنة 1976 وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة لحين صدور ما يلغىها أو يحل محلها .

-المادة- 21

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بموجبه اعتباراً من تاريخ

2008/1/1